موجز للصحافة

الفصل الثالث: *ديناميكية البطالة أثناء حالات الركود والانتعاش:*

قانون أوكن وما وراؤه

آفاق الاقتصاد العالمي، عدد إبريل ٢٠١٠

إعداد: رافي بالاكريشنان، ميتالي داس، براكاش كانان

النقاط الأساسية

- **كان التفاوت ملحوظا بين الاقتصادات المتقدمة أثناء "الركود الكبير" من حيث تأثيره على أوضاع الناتج والبطالة. ويمكن إرجاع الجانب الأكبر من ارتفاعات البطالة الحادة في أسبانيا والولايات المتحدة إلى أثر انخفاضات الناتج، فضلا على تأثير الضغط المالي وكساد أسعار المساكن. أما في البلدان الأخرى فكان ارتفاع البطالة أقل من المتوقع، مما يرجع في جانب منه إلى برامج نوبات العمل القصيرة (في ألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا).**
- **ونظرا لتباطؤ تعافي الناتج والآثار الباقية للضغط المالي، فمن المتوقع أن يظل معدل البطالة المتوسط في الاقتصادات المتقدمة مرتفعا حتى نهاية ٢٠١١، وإن كان من المتوقع أيضا أن يتحول توظيف العمالة إلى معدل موجب في كثير من البلدان في عام ٢٠١٠.**
- **ولا تزال السياسات النقدية والمالية التقليدية هي الأدوات الأساسية لدعم توظيف العمالة عن طريق تأثيرها على النشاط الاقتصادي. ويتعين أيضا معالجة الخلل في القطاع المالي، نظرا لشدة اعتماد القطاعات كثيفة العمالة على الائتمان المصرفي. وإلى جانب ذلك، ينبغي تشجيع مرونة الأجور وتحسين مؤسسات سوق العمل. ومن القضايا الأخرى الجديرة بالنظر لتشجيع إنشاء الوظائف رسم استراتيجيات للخروج من برامج نوبات العمل القصيرة ومعالجة مشكلات أسواق العمل ذات المستويين، حسب ظروف كل بلد على حدة.**

كان التفاوت ملحوظا بين الاقتصادات المتقدمة أثناء "الركود الكبير" (Great Recession) من حيث تأثيره على أوضاع الناتج والبطالة. (الشكل البياني). فعلى سبيل المثال، ارتفعت البطالة في أيرلندا وأسبانيا بنحو ٧,٥ نقطة مئوية، رغم هبوط الناتج بأكثر من ٨% في أيرلندا وبنصف هذا المعدل فقط في أسبانيا. أما في ألمانيا، فبالرغم من هبوط الناتج بما يقرب من ٧%، فقد *انخفض* معدل البطالة فيها بالفعل أثناء فترة الركود.

ولإلقاء الضوء على احتمالات الوقت الراهن والأجل القريب، يقدم هذا الفصل تحليلا منهجيا لتطورات البطالة في عينة من الاقتصادات المتقدمة أثناء فترت الركود والانتعاش على مدار الثلاثين عاما الماضية. ولأن أكبر محرك للبطالة هو تذبذبات الناتج، يستخدم الفصل قانون أوكن (Okun's law) ــ أي العلاقة بين التغيرات في معدل البطالة والتغيرات في الناتج ــ ليكون إطارا منظِّما. ويشير اختلاف التأثيرات أثناء فترة "الركود الكبير" ــ ناهيك عن تفاوت أثر التذبذبات في الناتج بسبب الاختلافات في مستوى حماية الوظائف ونسبة العمالة المؤقتة ــ إلى أن تغيرات البطالة كانت مدفوعة أيضا بالسياسات والصدمات، والتي يتناولها الفصل بالتحليل أيضا.

وترجع التأثيرات على البطالة في عدة اقتصادات إلى هبوط الناتج والفروق المؤسسية وطبيعة الأزمة والسياسات المتبعة. ويمكن إرجاع الجانب الأكبر من ارتفاعات البطالة الحادة في أسبانيا والولايات المتحدة أثناء فترة "الركود الكبير" إلى أثر انخفاضات الناتج حسب المتوقع باستخدام "قانون أوكن" والضغط المالي وكساد أسعار المساكن. ذلك أن مستوى الضغط المالي المرتفع يحدو بالشركات الأكثر اعتمادا على التمويل الخارجي إلى تسريح العمالة بمعدلات أكبر مقارنة بفترات الركود التي تخلو من الضغط المالي. ومعظم حالات الركود المصحوب بكساد في أسعار المساكن تقترن بفقدان قدر أكبر من الوظائف مقارنة بحالات الركود المعتادة، حيث تصيب الصدمات القطاعات كثيفة العمالة، مثل قطاع البناء. وقد كان ارتفاع البطالة الناجم عن هذه العوامل أقل من المتوقع في البلدان التي طبقت برامج نوبات العمل القصيرة (وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا). أما البلدان الأخرى التي تعرضت لبطالة أقل من المتوقع فلا تزال تمثل لغزا (كندا والمملكة المتحدة).

وعلى وجه العموم، يتنبأ التحليل الوارد في هذا الفصل بنمو متباطئ في توظيف العمالة خلال فترة الانتعاش. وبغض النظر عن انتعاش الناتج الذي يمكن أن يكون بطيئا، فإن طبيعة الركود الذي حدث مؤخرا في عدة اقتصادات متقدمة ــ بأزماته المالية المقترنة بكساد في أسعار المساكن ــ تعمل ضد انخفاض البطالة في أي وقت قريب (الشكل البياني). بل إن التنبؤات الواردة في هذا الفصل، استنادا إلى مسار السياسات الحالي، تشير إلى استمرار معدل البطالة المرتفع حتى نهاية ٢٠١١ رغم تحول النمو في توظيف العمالة إلى معدل موجب في كثير من الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠١٠.

ونظرا لاحتمال أن تمتد البطالة المرتفعة قصيرة الأجل إلى المدى المتوسط، فإن مكافحة البطالة تشكل تحديا أساسيا أمام السياسات. ولا تزال الروافع النمطية للسياسة الاقتصادية الكلية ــ أي السياسة النقدية وسياسة المالية العامة ــ هي الأدوات الأساسية لدعم توظيف العمالة عن طريق تأثيرها على النشاط الاقتصادي. ويتعين معالجة الخلل في القطاع المالي أيضا، نظرا لشدة اعتماد القطاعات كثيفة العمالة على الائتمان المصرفي.

وهناك عدة سياسات محددة لسوق العمل يمكن أن تساعد على تخفيض البطالة، إلى جانب الأمور المشجعة على وجه العموم والمتمثلة في مرونة الأجور وتحسين مؤسسات سوق العمل. ففي الاقتصادات التي يسودها عدم يقين باق

على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكن إنتاجية العمالة فيها لا تزال قوية، قد يكون تقديم دعم موجه لتعيين العمالة المؤقتة عاملا مساعدا على زيادة إنشاء الوظائف. وتشير الأدلة إلى أن نجاح هذه الخطط يعتمد على كفاءة توجيهها وتصميمها وفرض تنفيذها. وفي البلدان التي تطبق برامج نوبات العمل القصيرة على نطاق واسع، يمكن أن يساعد إلغاء هذه البرامج بالتدريج مع تعافي الاقتصاد، توازيا مع تطبيق برامج دقيقة التصميم للتأمين ضد فقدان الأجر، على تيسير تنقل العمالة بين مختلف القطاعات. وأخيرا، في البلدان التي تنقسم أسواق العمل فيها إلى مستويين ــ حيث يطبق تشريع صارم لحماية الوظائف في حالة العقود الدائمة وتوجد نسبة كبيرة من العمالة المؤقتة في سوق العمل ــ يمكن أن يؤدي التحول إلى نظام عقود العمل المفتوحة التي يزداد فيها الأمن الوظيفي كلما طالت مدة العمل، يمكن تخفيض التأثير السلبي لعقود العمل المؤقتة على تكوين رأس المال البشري وافتقار هؤلاء إلى تغطية إعانات البطالة.

الشكل البياني ٣-١: التغير في معدلات البطالة وانخفاضات الناتج خلال الركود الكبير [١]

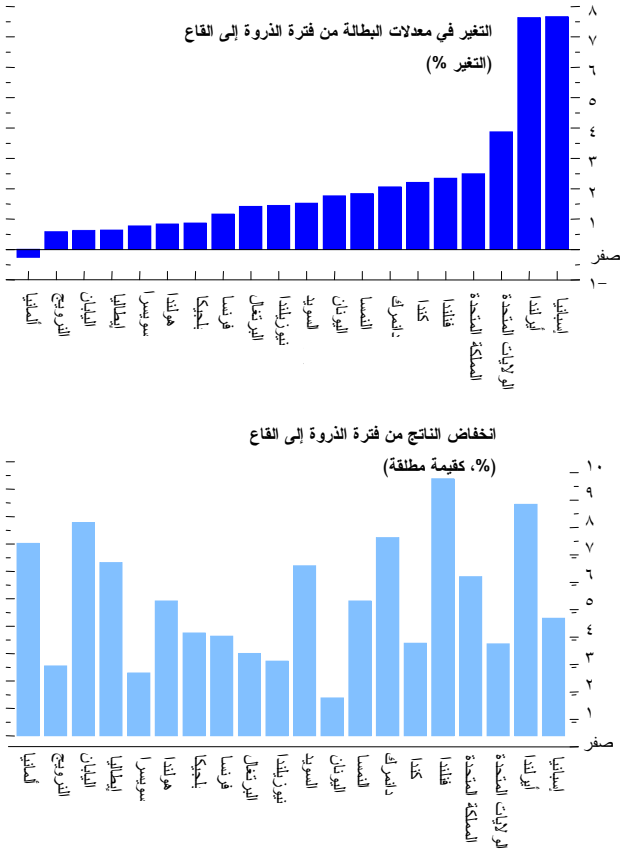

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي

[١] لأن إجمالي الناتج المحلي في اليونان وإسبانيا لم يصل بعد إلى مرحلة القاع طبقا للبيانات الرسمية، فقد تم اشتقاق التغير في البطالة وانخفاض الناتج من فترة الذروة إلى آخر نقطة بيانات متاحة.

الشكل البياني ٣-١٠: كم تبقى من الوقت إلى أن ينتعش توظيف العمالة؟

عدد أرباع العام الوسيط قبل بلوغ التوظيف (البطالة) مرحلة القاع (الذروة) بعد نهاية الركود)

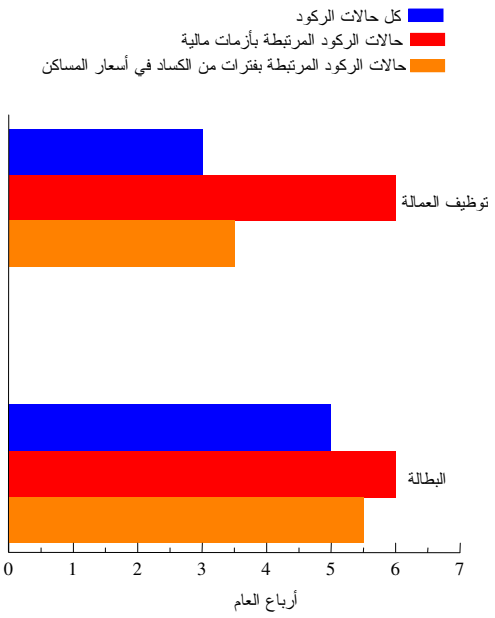

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

موجز للصحافة

الفصل الرابع: *تحقيق التوازن الصحيح: التحول عن فوائض الحسابات الجارية*

آفاق الاقتصاد العالمي، عدد إبريل ٢٠١٠

إعداد: عبدول أبيض، دانييل لي، ماركو تيرونيس

النقاط الأساسية

- تخلص دراسة متعمقة شملت ٢٨ حالة تحول عن فوائض الحسابات الجارية باتباع سياسات لهذا الغرض إلى أن هذا التحول لم يقترن في العادة بتراجع نمو الناتج أو انخفاض توظيف العمالة. وتشير الدراسة إلى أن متوسط تأثير التحول على نمو الناتج وتوظيف العمالة ضئيل وأن جودة النمو تتحسن. بل إن هناك توازنا أفضل بين الطلب الخارجي والمحلي، وبين النمو في قطاع السلع التجارية والسلع غير التجارية.
- ويؤكد التحليل أن ارتفاع سعر الصرف يمكن أن يساهم بدور أساسي في تحول الفائض، فإن أفضل النتائج هي التي تتحقق عند انتهاج سياسات اقتصادية داعمة للطلب المحلي وإجراء إصلاحات هيكلية، بحيث تكون عنصرا مكملا لارتفاع سعر الصرف.
- وتنبه نتائج الدراسة إلى أن السياسات الاقتصادية التي تتسم بفرط التوسع وطول الأمد خلال فترات تحول الفائض يمكن أن تغذي التضخم وطفرات أسعار الأصول.

يحلل الفصل تجربة البلدان التي تحولت عن فوائض الحسابات الجارية الكبيرة والمستمرة باتباع سياسات لهذا الغرض. وينظر الفصل على وجه التحديد في ٢٨ حالة تحول عن فوائض الحسابات الجارية مرت بها اقتصادات متقدمة وأسواق صاعدة على مدار الخمسين عاما الماضية. ويستخدم الفصل التحليل الإحصائي ودراسات الحالة المتعمقة في بحث انعكاسات هذه التحولات على النمو وتوظيف العمالة ويحدد العوامل الأساسية التي تفسر وجود تباين كبير في نتائج النمو.

وقد حدث تراجع كبير في فوائض الحسابات الجارية تأثرا بتغييرات السياسات. وبالرغم من أن ارتفاع أسعار الصرف قد ساهم بدور في أغلب الأحوال، فإن السياسات الأخرى عملت على تيسير هذه التحولات أيضا، ومنها السياسات الاقتصادية الكلية التي نشطت الطلب المحلي، وكذلك الإصلاحات الهيكلية في بعض الحالات. وكان تراجع فائض الحساب الجاري في حالات التحول المدفوع بالسياسات بمثابة انعكاس للهبوط الملحوظ في المدخرات والارتفاع الحاد

في الاستثمارات. وبالرغم من أن ارتفاع سعر الصرف كان سمة مشتركة في كثير من تحولات الفائض، فإن تجاوز سعر الصرف التوازني طويل الأجل نادرا ما حدث.

وفي متوسط الحالات، لم تكن تحولات الفائض مرتبطة بتراجع في نمو الناتج أو انخفاض في توظيف العمالة. فقد كان نمو الناتج في الثلاث سنوات التي أعقبت بداية التحول *أعلى* في المتوسط مما كان عليه في الثلاث سنوات السابقة بنسبة ٠.٤ نقطة مئوية، وإن لم يكن هذا التغير مختلفا في دلالته الإحصائية عن الصفر. وكثيرا ما انتقل الطلب من المصادر الخارجية إلى المحلية، مع تزايد الاستهلاك والاستثمار ليصبح موازِنا للهبوط الذي شهدته الصادرات الصافية. وإضافة إلى ذلك، حدث ارتفاع طفيف في مستوى توظيف العمالة، حيث ارتفع معدل توظيف العمالة في قطاع السلع غير التجارية ليوازِن الهبوط الذي سجله في قطاع السلع التجارية ويزيد عليه.

نمو الناتج والتوظيف في فترات تحول الفائض
(%)

لا توجد أدلة على أن تحول أوضاع الفائض بفعل السياسات يرتبط بانخفاض في نمو الناتج والتوظيف

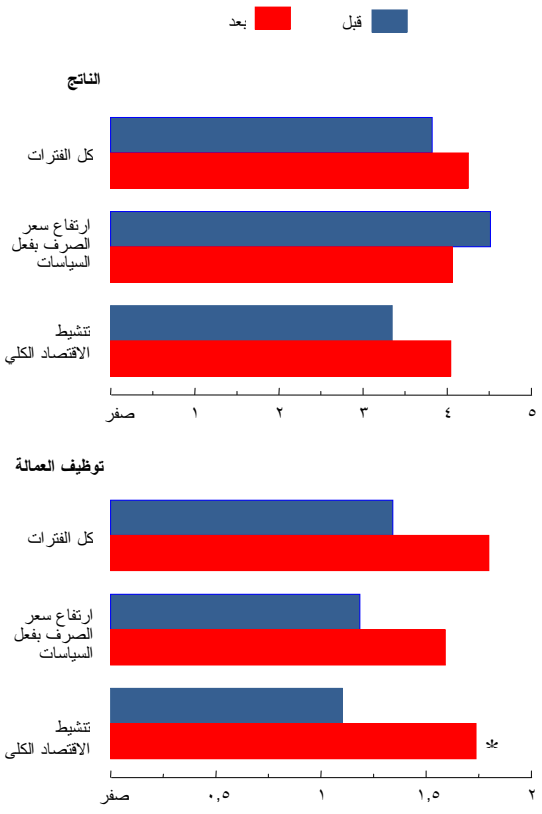

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي

ملحوظة: الشكل البياني يوضح متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وتوظيف العمالة في الثلاث سنوات السابقة على التحول والثلاث سنوات البادئة بحدوثه. وتشير النجمة (*) إلى حدوث تغير دال إحصائيا في النمو عند مستوى ١٠%. ويعني "ارتفاع سعر الصرف بفعل السياسات" الحالات التي حدث فيها ارتفاع في سعر الصرف تحت تأثير السياسات بنسبة لا تقل عن ١٠% حسب الموضح في النص. أما "تنشيط الاقتصاد الكلي" فيشير إلى الحالات التي حدث فيها تنشيط مالي أو نقدي للاقتصاد على النحو الموضح في النص.

لكن وراء هذا التغير غير الملموس في النمو المتوسط كانت مجموعة كبيرة من نتائج النمو التي يمكن تفسيرها بعدد كبير من العوامل. فعند تساوي كافة الأمور الأخرى، ارتبط ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بانخفاض النمو. لكن هناك عوامل أخرى كثيرا ما وازنت آثار ارتفاع سعر الصرف، بما في ذلك تحسن الطلب العالمي وارتفاع معدلات التبادل التجاري والتنشيط الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية مثل تحرير التجارة.

ولهذا التحليل انعكاسات مهمة على الاقتصادات التي تنظر في الخروج من حالة الفوائض الكبيرة في حساباتها الجارية. فأولا، لا يؤدي تحول الفائض بالضرورة إلى التأثير على النمو؛ فتأثيره المتوسط على نمو الناتج وتوظيف العمالة طفيف، وجودة النمو تتحسن — حيث يصبح التوازن أفضل بين الطلب الخارجي والمحلي، وبين النمو في قطاع السلع التجارية وقطاع السلع غير التجارية. وثانيا، بالرغم من مساهمة ارتفاع سعر الصرف بدور أساسي في كثير من حالات تحول

الفائض، فقد تحققت أفضل النتائج عند اعتماد سياسات اقتصادية كلية داعمة للطلب المحلي، وفي بعض الحالات إصلاحات هيكلية تعالج التشوهات التي أنشأت فوائض الحسابات الجارية الكبيرة، بحيث تكون عنصرا مكملا لارتفاع سعر الصرف. وأخيرا، ثمة درس تحذيري نستلهمه من حالات التحول السابقة، وهو أن السياسات الاقتصادية الكلية يمكن أن تغذي التضخم وطفرات أسعار الأصول إذا كانت مفرطة في التوسع واستمر تطبيقها لمدة مبالغ فيها لمواجهة تأثير الارتفاع في سعر العملة.